

أكاديميون دوليون يطالبون السعودية بالإفراج عن معتقل الرأي عبد العزيز الدخيل



التغيير

وجه 22 أكاديمياً في حقل الاقتصاد من كبرى جامعات العالم رسالة للملك سلمان بن عبد العزيز، ونجله محمد بن سلمان، للمطالبة بالكشف عن مصير الاقتصادي معتقل الرأي عبد العزيز الدخيل.

وتحث هؤلاء في رسالتهم على ضرورة ضمان خضوع الدخيل لمحاكمة عادلة، والإفراج عنه في حال ثبتت براءته من التهم الموجهة له.

وتم توجيه رساله من الأكاديميين في الذكرى السنوية الأولى لاعتقال عبد العزيز الدخيل الذي يعد من أبرز الاقتصاديين والأكاديميين في المملكة، ووكيل وزارة المالية السابق.

وجاء في الرسالة إن "السلطات تحتجز الاقتصادي منذ أبريل/ نيسان 2020، بعد تغريدة نشرها على حسابه على موقع "تويتر" للتعزية في وفاة الناشط الحقوقى البارز ومؤسس حركة الإصلاح "عبد الله الحامد" في السجن بسبب ما بدا أنّه إهمال طبى متعمد.

وأشارت الرسالة إلى أن "الدخليل" تعرض سابقاً للاحتجاز التعسفي عدة مرات بسبب انتقاده لسياسات الحكومة الاقتصادية ومنها هجمه للفساد في المملكة.

ومن بين الموقعين على الرسالة البروفيسور "غارانس جينيكوت" والبروفيسور "أكسل أندرسون" من جامعة جورجتاون الأمريكية، والبروفيسور "جين هو كيم" والبروفيسور "آن سكوفيلد" من جامعة "أكسفورد" البريطانية، وهما جامعتان سبق لهما الدخيل العمل فيهما.

وارتكزت الرسالة على إفاده من عائلة معتقل الرأي الدخيل أفادت فيها باحتجازه دون مذكرة اعتقال ومصادره متعلقة بأمواله، وتجميد حساباته البنوكية في المملكة، وحرمانه من حقه في التمثيل القانوني.

وأبرزت الرسالة المحاولات المتكررة لعائلة المختطف "الدخليل" للاتصال بالديوان الملكي والجهات المعنية لاستجلاء مصيره، إلا أن جميع محاولاتها باعث بالفشل، ما أثار مخاوف جدية على حياته، خصوصاً وأنه يعاني من مرض السكري، ومرض ارتفاع ضغط الدم.

وذكرت أن "السلطات في المملكة لديها سجل حافل في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك الممارسات غير القانونية بحق النشطاء والمعارضين، والتي تتمثل في احتجازهم تعسفياً، وحرمانهم من التمثيل القانوني، وإخضاعهم لمحاكمات سرية، في تجاهل تام للتزامات المملكة المحلية والدولية في هذا الإطار.

ويقدر عدد سجناء الرأي في السجون بأكثر من 144 سجينًا، من بينهم كتاب ونشطاء وأكاديميون ورجال دين ومدافعون عن حقوق الإنسان، تم اعتقالهم واحتجازهم لممارستهم حقوقهم المشروعة في حرية التعبير.

وأكّد الأكاديميون الموقعون على الرسالة واجبهم المشترك في إثارة قضية احتجاز الدخيل للمضغط على السلطات في المملكة للكشف عن مصيره، ومنحه حقوقه الأساسية، بما في ذلك ضمان محاكمة عادلة، أو الإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

